الأمم المتحدة S/2005/642

مجلس الأمن

Distr.: General
11 October 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم تقارير ربع سنوية عن الحالة في الصومال. والتقرير يغطي التطورات التي استجدت منذ تقريري السابق المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/392). وينصب محور التركيز الرئيسي للتقرير على الجهود التي قام بها المجتمع الدولي وخاصة ممثلي الخاص لتعزيز إجراء حوار شامل للجميع بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية. ويعرض التقرير أيضا ما استجد من تطورات بشأن الحالة الأمنية في الصومال والأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها برامج ووكالات الأمم المتحدة في الصومال.

ثانيا – الحالة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية

٢ – لم يتحقق أي تقدم في تخفيف حدة التناحر بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن أربع مسائل عامة: انتقال المؤسسات الاتحادية الانتقالية والخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية وبعثة دعم السلام المتوخى إيفادها من جانب الاتحاد الأفريقي/الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتفاقمت خلال الفترة قيد الاستعراض التوترات القائمة بين الرئيس عبد الله يوسف أحمد ورئيس الوزراء محمد جيدي ومقرهما مدينة جوهر من ناحية، ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ عدن والوزراء الذين يتخذون مقديشو مقرا لهم من ناحية أخرى. ولم يدخر فرانسوا لونسيني فال، ممثلي الخاص في الصومال جهدا لإقناع القادة الثلاثة بالتوصل إلى الاتفاقات اللازمة عن طريق الحوار لكي تتمكن المؤسسات الاتحادية الانتقالية من بدء عملها بشكل فعال. ورغم أنهم أعلنوا

171005 171005 05-54413 (A)
0554413

استعدادهم للقيام بذلك، فقد تراجعوا عن تعهدهم بالاجتماع وجها لوجه حتى الآن (انظر الفقرات من ٨ إلى ١٩ أدناه).

٣ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، حضر الرئيس يوسف اجتماعا مع بعض أعضاء البرلمان في نيروبي برئاسة محمد عمر ضالها النائب الأول لرئيس البرلمان، وأعلن تعطيل البرلمان لمدة شهرين. لكن رئيس البرلمان الذي لم يكن حاضرا للاجتماع، شكك في مشروعية الاجتماع وفي تمتع الرئيس بسلطة إعلان تعطيل البرلمان.

٤ - وتجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي بدأوا في العودة إلى الصومال في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥ (انظر الفقرة ٦ من الوثيقة S/2005/329). وبدأ انتقال المؤسسات الاتحادية الانتقالية في منتصف حزيران/يونيه بعد احتفال توديعي أجري في نيروبي برئاسة الرئيس موواي كيباكي رئيس كينيا.

٥ - وبعد بضعة أيام قليلة، حاولت حكومة اليمن التوسط بين الرئيس ورئيس البرلمان اللذين كانا يزوران صنعاء. لكن القائدين لم يتمكنا من حل خلافاتهما. وفي الوقت نفسه، فإن جيدى رئيس الوزراء الذي وصل إلى مدينة جوهر في ١٨ حزيران/يونيه، برفقة عدد من الوزراء وأعضاء البرلمان، أقام إدارته منذ ذلك الحين في تلك البلدة. بينما انتقل وزراء آخرون وأعضاء آخرون في البرلمان إلى مراكزهم المحلية.

٦ - ورغم أن رئيس الوزراء ورئيس البرلمان كانا كليهما في جيبوتي في أواخر حزيران/يونيه، فلم يجر حوار بينهما. ولدى عودتهما إلى جوهر ومقديشو على التوالي، احتفل القائدان باليوم الوطني للصومال في ١ تموز/يوليه، كل على حدة. وفي اليوم التالي، عقد رئيس البرلمان اجتماعا مع أعضاء البرلمان في مقديشو. ولم يمكن عقد جلسة رسمية للبرلمان بسبب عدم اكتمال النصاب.

٧ - ووصل الرئيس يوسف إلى بوساسو في ''بونت لاند'' في ٣ تموز/يوليه، وفي ٩ تموز/يوليه التقى في غلكاسير بوفد من الوزراء والمسؤولين برئاسة رئيس الوزراء. ومنذ وصول الرئيس يوسف إلى مدينة جوهر في ٢٦ تموز/يوليه، يستخدم الرئيس ورئيس الوزراء تلك المدينة كمقر مؤقت فعلي للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٨ - وبناء على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32)، وجهتُ تعليمات إلى ممثلي الخاص لتكثيف اتصالاته مع قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل تعزيز إجراء حوار شامل. وفي ١ آب/أغسطس، زار ممثلي مدينة جوهر وقدم إلى الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جيدي اقتراحا لخريطة طريق لإجراء الحوار. وستتناول خريطة الطريق المسائل الرئيسية المتعلقة بما يلي: (أ) التوصل إلى

اتفاق بشأن الانتقال الآمن للمؤسسات الاتحادية الانتقالية؛ (ب) وخطة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار؛ (ج) وطرائق نشر بعثة لدعم السلام تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية/الاتحاد الأفريقي؛ (د) والمصالحة الوطنية.

٩ - وسلم أيضا ممثلي الخاص جدولا يتضمن خطوات متعاقبة إلى القادة أعدها ممثلو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. واقترح الجدول أن يتم، بعد الانتهاء من الحوار بنجاح دعوة مجلس الوزراء وجلسة للبرلمان بكامل هيئته من أجل إنشاء لجنة للأمن الوطني. وستضع هذه اللجنة المقترحة طرائق لنشر بعثة دعم السلام. وقام رئيس الوزراء جيدي بإبلاغ ممثلي الخاص بأن حكومته بدأت بالفعل في تناول المسائل المحددة في خريطة الطريق، وخاصة الأمن الوطني.

١٠ - وفي ٣ آب/أغسطس زار ممثلي الخاص مقديشو، وأجرى مناقشات مع رئيس البرلمان والوزراء وأعضاء البرلمان الذين انتقلوا إلى العاصمة، وعرض عليهم نسخة من خريطة الطريق وجدول الخطوات المتعاقبة. ورحّب هؤلاء القادة ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وأعربوا عن دعمهم لمبادرة ممثلي الخاص، ولكنهم اغتنموا الفرصة أيضا للإعراب عن قلقهم من أن الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جيدي قد يلجآن إلى المواجهة المسلحة معهم. ورغم التزامهم بالحوار، فقد أكدوا أنه يتعين الاتفاق مسبقا على جدول أعمال المحادثات ومكانها وتشكيل الوفود المشتركة فيها.

١١ - ومنذ أوائل آب/أغسطس، اتخذ الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جيدي ورئيس البرلمان والقادة الذين يتخذون من مقديشو مقرا لهم، إجراءات أحادية لم يسهم أي منها في حل الخلافات القائمة بينهم.

١٢ - وفي ٨ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء جيدي تشكيل لجان معنية بالأمن الوطني والشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية. ورغم أن لجنة الأمن الوطني ضمت وزير الأمن الوطني، محمد قنياري عفرا، وهو أحد الوزراء الذين يتخذون من مقديشو مقرا لهم، فقد رفض الأخير الاعتراف بحق الحكومة الاتحادية الانتقالية في إنشاء هذه اللجان بدون إجراء مشاورات، وفقا للنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

١٣ - وفي ١٣ آب/أغسطس، اجتمع بعض أعضاء البرلمان في مقديشو تحت رئاسة رئيس البرلمان. وأعلنوا في بيان إنشاء لجنة تضم ٥٩ عضوا لاستعادة السلام والاستقرار في مقديشو. واستدعوا أيضا جميع أعضاء البرلمان للحضور إلى مقديشو للمشاركة في ٢٧ آب/أغسطس في إنشاء لجان فرعية برلمانية. ولكن هذا الاجتماع لم يعقد.

١٤ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء جيدي للمراسلين أن الحكومة ستبدأ في منح امتيازات لاستغلال النفط والغاز والمعادن للشركات الأجنبية في المستقبل القريب. ودعا الشركات الأجنبية إلى تجنب التعامل مع أي سلطات بخلاف الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٥ - وعاد حسين عيديد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية إلى مقديشو في ١٤ آب/أغسطس بعد تغيب لفترة جاوزت أربعة أعوام. وأعلن أنه سيسعى إلى المساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وقبل عودته إلى مقديشو زار ممثلي الخاص الذي شجعه على استخدام جميع الوسائل الممكنة لتعزيز الحوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١٦ - وفي جهد مشترك، تمكن ممثلي الخاص ووزير التعاون الإقليمي وشؤون شرق أفريقيا في كينيا من الحصول على موافقة كل من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان على حضور اجتماع في ١٩ آب/أغسطس في نيروبي. لكن رئيس البرلمان أبلغ فيما بعد ممثلي الخاص أنه لن يحضر لأنه ورد في تصريح لرئيس الوزراء أنه لن يلتقي برئيس البرلمان إلا إذا كان الأخير مستعدا للتعاون مع حكومته. وأعلن رئيس الوزراء جيدي في مؤتمر صحفي عقد في اليوم ذاته أن حكومته مستعدة للدخول في حوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١٧ - وتعهد رئيس البرلمان من جانبه لممثلي الخاص بعدم استخدام أي اجتماع لأعضاء البرلمان في مقديشو لتقويض احتمالات إجراء حوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وكرر في اجتماع مع أعضاء المجتمع الدولي عُقد في ٢٦ آب/أغسطس تأكيد استعداده للدخول في حوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأكد على ضرورة احترام الميثاق الاتحادي الانتقالي.

١٨ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، وجّه رئيس الوزراء جيدي رسالة إلى وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية أبلغهم فيها بعزمه، بعد إجراء مشاورات، على أن يبدأ في عقد اجتماعات لمجلس الوزراء في مقديشو. ورحب ممثلي الخاص على الفور بالمبادرة، وأعرب عن أمله في أن يسبق انعقاد هذه الاجتماعات مشاورات وأن يعقبها عقد جلسة للبرلمان بكامل هيئته وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي.

١٩ - وأصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بيانا في ١٩ أيلول/سبتمبر أيدت فيه مبادرة رئيس الوزراء جيدي. وحث الاتحاد الأوروبي الوزراء الذين اتخذو مقديشو مقرا لهم على الاستجابة بشكل إيجابي لأن ذلك يشكل خطوة هامة نحو حل المسائل المعلقة، ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام باستعدادات عسكرية والإدلاء ببيانات تحريضية والالتزام بالتوصل إلى حل سلمي لخلافاتها عن طريق إجراء حوار يشمل الجميع. وأكد الاتحاد

الأوروبي على ضرورة أن يتم إنشاء أي قوة عسكرية صومالية وطنية في إطار الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار، وبشكل يتمشى مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده أيضا للبيان الصادر عن ممثلي الخاص في ٨ أيلول/سبتمبر الذي أكد فيه أن اللجوء إلى حل عسكري للمشاكل التي تواجه المؤسسات الاتحادية الانتقالية ليس أمرا مطروحا على الإطلاق.

ثالثا — الأنشطة المبذولة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٢٠ - واصل ممثلو المجتمع الدولي في نيروبي عقد لقاءات كل أسبوع تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعما لمبادرة ممثلي الخاص لتعزيز إجراء حوار شامل للجميع في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٢١ - وفي الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في ١٢ حزيران/يونيه، استعرض المجلس مسألة انتقال المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال وأعاد إنشاء لجنة التيسير المعنية بالصومال التابعة للهيئة. وقدم ممثلي الخاص إحاطة إلى الوزراء وأكد ضرورة إجراء حوار داخل إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٢٢ - وفي أعقاب الزيارتين اللتين قام بهما ممثلي الخاص إلى مقديشو في ١ آب/أغسطس وإلى جوهر في ٣ آب/أغسطس، زار أيضا وفد من المفوضية الأوروبية المدينتين وحث الجانبين على بدء حوار مفيد. وزارت أيضا وفود من حكومة كينيا والاتحاد الأفريقي وأوساط المانحين مدينة جوهر في ٤ آب/أغسطس حيث عقد اجتماع للجنة التخطيط المشتركة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢٣ - ومنذ وصول ممثلي الخاص إلى نيروبي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ حاول إقناع قادة المنطقة دون الإقليمية وغيرهم بضرورة اتباع نهج منسق إزاء القادة الصوماليين وحثهم على الدخول في حوار والامتناع عن الأعمال العسكرية لحل الخلافات داخل إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي ١٠ حزيران/يونيه، اجتمع في كمبالا مع الرئيس يوويري موسيفيني، رئيس أوغندا، وفي ٢٩ حزيران/يونيه أجرى محادثات مع الرئيس إسماعيل عمر غيلة، رئيس جيبوتي، مع الأمين العام للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جيبوتي.

٢٤ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه اتجه إلى أديس أبابا حيث أجرى مناقشات مع تكيدا أليمو وزير الدولة للشؤون الخارجية وألفا عمر كوناري رئيس الاتحاد الأفريقي وسعيد جينات مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي. وعاد إلى أديس أبابا في ٢٩ آب/أغسطس لعقد اجتماعات مع كوناري رئيس الاتحاد الأفريقي وميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا. وأكد

على ضرورة تعزيز الحوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وشجع محاوريه على استخدام نفوذهم لبلوغ تلك الغاية.

٢٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، زار ممثلي الخاص القاهرة تلبية لدعوة من الحكومة المصرية، وأجرى محادثات مع أحمد أبو الغيط وزير الخارجية ومع عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. وأحاط محاوريه بالتطورات المستجدة في الصومال وبمبادرته لتعزيز إجراء حوار شامل للجميع. وقام أبو الغيط وزير الخارجية بإبلاغ ممثلي الخاص باستعداد حكومته للقيام بمبادرة لدعم إجراء حوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٢٦ - وفي أعقاب زيارته إلى المنطقة دون الإقليمية، قرر ممثلي الخاص التماس دعم الحكومات الأوروبية لتشجيع الحوار داخل نطاق المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وإقناعها بضرورة أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد بشأن هذه المسألة. وأجرى محادثات مع مسؤولين من إيطاليا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في لندن وستكهولم، ومع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وشدد ممثلي الخاص على ضرورة وجود برلمان يؤدي مهامه بفاعلية بوصف ذلك أساسيا لكفالة شرعية الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢٧ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، التقى رئيس الوزراء جيدي برؤساء بعثات بلدان الاتحاد الأوروبي في نيروبي وأطلعهم على اقتراحه بتسوية الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية على ثلاثة مستويات: القيادة (الرئيس، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان)؛ ومجلس الوزراء (الوزراء)؛ والبرلمان. واغتنم رؤساء البعثات الفرصة لإعادة تأكيد دعمهم لمبادرة ممثلي الخاص وللبيان الصادر عن رئاسة مجلس الأمن في ١٤ تموز/يوليه. ورحبوا باعتزام رئيس الوزراء تسوية الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأكدوا على أنه إذا تمكنت المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تسوية الخلافات من خلال الحوار، فإن ذلك سيسر توفير المزيد من المساعدة المالية من بلدانهم.

٢٨ - وسيمول تنفيذ ستة مشاريع خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال. وتشمل مشروعين كل منهما يدعم (أ) المصالحة: إنشاء لجنة مصالحة وطنية وإجراء حوارات لإحلال السلام والمصالحة بين مختلف مناطق الصومال؛ (ب) سيادة القانون وبناء الدولة: إعادة تشكيل وتنشيط النظام القضائي وعقد حلقة دراسية عن النظام الاتحادي والشؤون الدستورية؛ و (ج) الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: إنشاء لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

وإنشاء مراكز خدمات للشباب لتنمية المهارات وتوفير فرص العمل في مقديشو، و ''بونتلاند''، و''صوماليلاند''.

٢٩ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وقّعت كينيا والصومال على اتفاق بشأن التعاون التقني والاقتصادي يغطي قطاعات التعليم والصحة والأمن. ووقّع الاتفاق في نيروبي وزير خارجية كل من البلدين بحضور رئيس الوزراء جيدي. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلن الاتحاد الأفريقي فتح مكتب اتصال تابع له في جوهر يوجه من خلاله دعمه للصومال.

رابعا - التطورات داخل الصومال

٣٠ - في مقابلة أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية في ٦ تموز/يوليه، أعلن الرئيس يوسف عن إنشاء جيش وطني صومالي يجمع من مختلف مناطق الصومال. وبعد ذلك بفترة وجيزة، قال إنه بدأ تشكيل الجيش الجديد. وأثار الإعلان بعض القلق لدى الزعماء الذين يتخذون مقديشو مقرا لهم، وحث ذلك بعضهم على التهديد بالقيام بهجمات استباقية على جوهر في حال تحرك الرئيس يوسف ومؤيديه باتجاه العاصمة.

٣١ - وفي ١٠ آب/أغسطس، سافر الرئيس يوسف من جوهر إلى غودي ومستهل في المنطقة ٥ من إثيوبيا التي يقيم فيها صوماليون معلنا أن هدفه تعزيز المصالحة المحلية بين القبائل الصومالية العرقية في منطقة الحدود. إلا أن بعض القادة في مقديشو اتهموا الرئيس بأنه توجه إلى الإقليم الإثيوبي للحصول على الأسلحة والجنود للقيام بأنشطته في المستقبل في الصومال. ودحض الرئيس يوسف هذا الاتهام باعتباره لا أساس له من الصحة.

٣٢ - وفي أوائل أيلول/سبتمبر، وصلت القوات الموالية للرئيس يوسف إلى جوهر. وردا على ذلك، قام الزعماء، الذين يتخذون من مقديشو مقرا لهم، بنشر قواتهم باتجاه جوهر. وصوَّر بيان صحفي صدر في ٧ أيلول/سبتمبر بالنيابة عن الزعماء الذين مقرهم في مقديشو تحركات القوات في جوهر على أنها تخلق ''حالة حرب''. ووجه البيان الصحفي كذلك إنذارا ''لجميع الوكالات الإنسانية والدبلوماسيين الموجودون حاليا في جوهر بتجميد وجودهم مؤقتا في المنطقة'' وحذر جميع الطائرات من الهبوط في جوهر. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، نقلت الأمم المتحدة جميع موظفيها الدوليين العاملين في المجال الإنساني إلى خارج جوهر كتدبير وقائي (انظر الفقرة ٤٦ أدناه)، وهي حركة انتقدها الرئيس يوسف.

٣٣ - وفي غضون ذلك في ٢٦ حزيران/يونيه في ''صوماليلاند''، أعرب ''الرئيس'' ضاهر ريالي كاهين في كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٤٥ للاستقلال عن المملكة المتحدة، عن أمله في أن تحصل ''صوماليلاند'' على اعتراف المجتمع الدولي بها. وأكد أيضا من جديد

اعتزامه عقد انتخابات برلمانية في منتصف شهر أيلول/سبتمبر وفقا لما كان مقررا. وفي ١٠ آب/أغسطس، أرجأ، بموجب مرسوم رئاسي، عقد الانتخابات البرلمانية لمدة أسبوعين حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر بناء على طلب اللجنة الانتخابية لـ ''صوماليلاند''.

٣٤ - واستعدادا لتلك الانتخابات، وضع محررو الصحف ووسائط البث في ''صوماليلاند'' مشروع مدونة سلوك جديدة للاستعانة بها في تغطيتهم للانتخابات الوشيكة. وتدعو المدونة الجديدة وسائط الإعلام إلى الالتزام بالإبلاغ المحايد بالنسبة للانتخابات.

خامسا - دور الجماعات النسائية

٣٥ - رغم وجود العديد من جماعات الدعوة والمنظمات غير الحكومية النسائية في جميع أنحاء الصومال، فمن الصعب تقدير عددها الصحيح نظرا لعدم وجود نظام تسجيل وطني شامل. وفي غياب حكومة مركزية فعالة، تقوم هذه الجماعات بدور حيوي في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ومحو الأمية والتدريب المهني للصوماليين. وتحصل على معظم التمويل لبرامجها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وثمة منظمات نسائية جامعة تعمل معها الأمم المتحدة بصورة منتظمة، تشمل: نيغاد في شمال غرب الصومال؛ و ''نحن ناشطات'' في شمال شرق الصومال؛ وائتلاف المنظمات النسائية الشعبية؛ والمنظمة النسائية للتنمية ومنظمة إنقاذ الصوماليات والأطفال الصوماليين في جنوب ووسط الصومال.

٣٦ - ولم تشكل بعد المنظمات النسائية عموما منظمة سياسية فعالة لتعزيز حقوق المرأة وقضاياها. وهذا ناتج جزئيا عن المساومة السياسية في مؤتمر الصومال للمصالحة الوطنية القائم أساسا على سلطة زعماء المليشيات وارتباطاتهم القبلية. ويزيد من إعاقة دورها الشلل السياسي الموجود حاليا داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وعدم توفر ما يكفي من الأموال المتاحة للحكومة الاتحادية المؤقتة لدعم أنشطتها.

٣٧ - ويضم البرلمان ٢٣ امرأة عضوا. وعقدت رابطة برلماني أوروبا الغربية من أجل أفريقيا حلقة عمل لتلك العضوات في عام ٢٠٠٤ في مجال السلوك والإجراءات البرلمانية فضلا عن دورهن ومسؤولياتهن كعضوات في البرلمان. غير أن التحقيق الفعلي لإمكانياتهن السياسية معرض للتقويض بسبب استمرار الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٣٨ - وقامت الجماعات النسائية، إلى جانب جماعات المجتمع المدني الأخرى وتجمعات رجال الأعمال بدور بارز في الشروع في إنشاء ودعم مخيمات ما قبل مرحلة نزع السلاح في مقديشو. ونجحت في إقناع زعماء المليشيات في مقديشو وكيسمايو بإزالة عدد كبير من نقاط التفتيش وتحسين المناخ الأمني في كلتا المدينتين بعض الشيء.

٣٩ - وأحرز تقدم في ''صوماليلاند''حيث تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرية بمهامها، بينما وفر لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل لوضع خطة عمل للمسائل الجنسانية. وحصلت وزارة شؤون المرأة والأسرة في ''بونتلاند'' على تمويل مماثل من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ووضعت أيضا خطة عمل للمسائل الجنسانية. علاوة على ذلك، يوفر تدريب للموظفين فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٠ - ووضعت وكالات وشركاء الأمم المتحدة دليلا تدريبيا عن إسداء المشورة في المجال النفسي ومجال العنف الجنساني، ونظمت دورات تدريبية في هرجيسة وبوساسو للمشتركين من أماكن إيواء المشردين داخليا في هرجيسة ولممثلات المنظمات النسائية من ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' وجنوب الصومال. واضطلع بهذا النشاط بالتعاون مع منظمة نيغاد. وقد وفَّر المشتركون حتى الآن الدعم النفسي الاجتماعي والتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما يزيد عن ٥٩٢ امرأة في مخيمات المشردين داخليا.

٤١ - ووفرت الأمم المتحدة التدريب أيضا للرابطة النسائية لوسائط الإعلام لتمكينها من إرهاف الوعي العام بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقوم المنظمات النسائية حاليا بجمع ونشر المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. وتمارس أيضا الضغط على السلطات لإنشاء آليات لحماية حقوق النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نظرا لما يعانين منه من وصمة عار وعزلة من جانب أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ووفرت الأمم المتحدة أيضا تدريبا في مجال تكنولوجيا وسائط الإعلام والاتصال لصالح الصحفيات والعاملات في مجال حقوق الإنسان في مقديشو، و ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''.

سادسا - الأمن

٤٢ - يظل انعدام الأمن مشكلة هامة بالنسبة لوكالات المعونة في معظم أنحاء البلد. وورد عدد من التقارير عن استعدادات وأنشطة وتحركات عسكرية ترتبط بالخلافات المستمرة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ووفقا للتقارير، لا يزال الحظر المفروض من الأمم المتحدة على الأسلحة يُنتهك، وقد ازدادت تدفقات الأسلحة إلى البلد. علاوة على ذلك، فإن التوترات والاشتباكات بين القبائل وداخلها القائمة، في الغالب، بسبب المياه ورعي الماشية والمنازعات على الأراضي في وسط وجنوب الصومال أسفرت عن وفيات وإصابات، وتجعل من الصعب وصول المعونة الإنسانية.

٤٣ - ويظل الأمن غير سائد في مقديشو بالرغم من بذل جهود لم يسبق لها مثيل لإبعاد رجال المليشيات عن الطرق. وأنشئ مخيمان على الأقل في العاصمة يضمان ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ من رجال المليشيات من مختلف القبائل داخل المدينة. بالإضافة إلى ذلك، حوت بعض المخيمات ما يزيد عن ١٠٠ ''مركبة محوَّرة مسلحة'' أو عربة مدافع كجزء من جهود مرحلة ما قبل نزع السلاح. وتم ذلك استجابة لضغوط مارستها أوساط قطاع الأعمال والمجتمع المدني، لا سيما الجماعات النسائية، وهي التي تحملت جميعها أساسا تكاليف هذه العملية. وحصلت هذه العملية على موارد مالية ضخمة من أبناء قبيلة الهوايا المغتربين، إلا أنه من غير المرجح أن يكون من الممكن مواصلة دعم الجهود المتصلة بالمخيمات لفترة طويلة. بالإضافة إلى ذلك، أزيلت عدة نقاط تفتيش في المدينة بعد أن مارس المجتمع المدني ضغوطا ضخمة. وبالرغم من هذه الجهود، لا تزال مسألة الأمن في مقديشو مدعاة للقلق بسبب وجود عدة فصائل من المليشيات فضلا عن المليشيات التي تعمل لحسابها أو المرتبطة برجال الأعمال أو محاكم تطبيق الشريعة. ومما يدعو أيضا إلى القلق وجود عناصر متطرفة وأنشطتها المزعومة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من أعمال القتل والاغتيالات السياسية في مقديشو.

٤٤ - وفي ٥ حزيران/يونيه، قتل أحد رجل المليشيات عند نقطة تفتيش في مقديشو دنيا محي الدين نور، المراسلة الصومالية التي تعمل لمحطة إذاعة هورن أفريق (Horn Afrik) في مقديشو بينما كانت تحاول تغطية مظاهرة احتجاج قامت بها مجموعة من عمال النقل ضد نقاط التفتيش في المدينة. وفي الساعات الأولى من صباح ١١ تموز/يوليه، اقتحم مسلحون مجهولو الهوية منزل السيد عبد القادر يحيى، وهو من النشطاء القديمي العهد وعضو أقدم في مركز البحث والحوار واغتالوه. وفي اليوم التالي، قُتل في كمين زعيم إحدى المليشيات المرتبطة بالمحاكم التي تطبق الشريعة. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أبلغ عن ثلاثة اغتيالات في مقديشو، بمن فيهم كولونيل سابق في استخبارات الشرطة وإمام أحد المساجد. وفي ٣١ آب/أغسطس، قام مسلحون مجهولو الهوية باغتيال داكاري عمر جيس، وهو أخ أحمد عمر جيس أحد زعماء الفصائل البارزين.

٤٥ - وبعد وصول القوات الموالية للرئيس يوسف ونشرها جنوب جوهر مباشرة في أوائل أيلول/سبتمبر، وردت تقارير تفيد بأن وزير التجارة، موسي سودي يالاهو أرسل عددا من ''المركبات المحورة المسلحة'' لتدعيم قواته في بالاد جنوبي جوهر. وثمة تقارير أيضا تفيد بأن آدم هاشي أيرو، وهو قائد عين مؤخرا رئيسا لمليشيا المحاكم التي تطبق الشريعة، أرسل عددا من ''المركبات المحورة المسلحة'' إلى مكان غير محدد في غرب جوهر.

٤٦ - وفي أعقاب التطورات المشار إليها في الفقرة ٣٢، نُقل جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليون الذين مقرهم جوهر بأمان إلى خارج المدينة في ٨ أيلول/سبتمبر. وسافر سبعة منهم إلى نيروبي بينما نُقل ستة إلى واجيد. وظل الموظفون الوطنيون يداومون على العمل حتى ١٢ أيلول/سبتمبر حين أصدر محمد دهري، حاكم منطقة شابيلي الوسطى وزعيم الفصيل المسيطر على جوهر، أمرا بإغلاق مكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في جوهر. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أدى اشتباك وقع بين رجال المليشيا التابعين له ومسلحين مجهولي الهوية إلى مقتل شخصين في مير تاقوو شمالي جوهر. وكان ذلك مرتبطا بمحاولات زعيم الفصيل لفرض سلطته على المنطقة وجباية الضرائب.

٤٧ - وتحسَّن الوضع الأمني في كيسمايو خلال الفترة قيد الاستعراض. وأفادت التقارير بإزالة نقاط تفتيش من جراء ضغوط مارسها المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مساع على ما يبدو للتوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا بين القبائل في كيسمايو ووادي جوبا من أجل تعزيز الأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، تم الشروع في بذل جهود مصالحة في برافا بين مقديشو وكيسمايو في أوائل شهر أيلول/سبتمبر شارك فيها باري حيرالي، وزعماء آخرين من تحالف وادي جوبا برئاسة يوسف ميري سيرار وممثلين لزعيم فصيل إندها - آدي ومقره مقديشو وممثلي الجنرال محمد حرسي ''مورغان''. والهدف من هذه الجهود تحسين الأمن في المنطقة وتدعيم تحالف وادي جوبا وتحقيق المصالحة بين الجنرال ''مورغان'' وتحالف وادي جوبا الذين كانوا يتنازعون على أقاليم في وادي جوبا منذ عدد من السنوات.

٤٨ - وفي ٢١ تموز/يوليه، اندلع القتال في غالكاسيو في إطار الصراع الجاري بين بطني عشيرة عمر محمود من قبيلة ماجرتين. وبالرغم من توقف القتال، كانت هناك تقارير غير مؤكدة تفيد بوقوع عدة ضحايا.

٤٩ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أبلغ أن محمد إبراهيم حابسادي، زعيم الفصيل مسيطر على بايدوا، توصل إلى تفاهم مع خصمه، محمد نور شاتيغودود الذي يشغل أيضا منصب وزير الزراعة، لتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية. وقام على ما يبدو بالتوسط لهذا التفاهم شيوخ قبيلة ديجيل - ميريفلي الذين كان يساورهم القلق من التصدعات الخطيرة الحاصلة في القبيلة من جراء خلافات هذين الزعيمين.

٥٠ - ويُعزى قدر كبير من العنف الحاصل في وسط وجنوب الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى القتال القائم بين القبائل وداخلها. ففي منطقة حيران في وسط الصومال، أدت أعمال قتال عنيف في ٧ و ٨ حزيران/يونيه بسبب التنازع على الأراضي والمياه في الجانب الغربي من بيليتوييني بين العشيرتين غالجيل وجاجيلي من قبيلة الهوايا إلى

مقتل ٣٦ شخصا وجرح ٧٠ شخصا حسبما أفادت التقارير. وفي منطقة باكول في وسط الصومال أيضا، أدت اشتباكات حصلت يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه بين رجال ميليشيا من قبيلتي حادامو وأوغادن في منطقة الباردي إلى مقتل أربعة أشخاص على الأقل وجرح ١٠ أشخاص. وفي ١٥ حزيران/يونيه، قتل ١٦ شخصا وجرح ٢٠ آخرين في أعمال قتال بين رجال ميليشيات يتنازعون على الأراضي وحقوق الرعي في المنطقة نفسها. وخلال الأسبوع الممتد من ١٩ إلى ٢٦ حزيران/يونيه قتل ١٠ أشخاص وجرح ٩ أشخاص آخرين في منطقة باي في أعمال قتال بين عشائر قبيلة ديجيل – ميريفلي في المنطقة، بما في ذلك عشائر ليسان، ولوي، ويانتار. ويتصل القتال أساسا بمنازعات على الأراضي والمياه. وفي ١٣ آب/أغسطس، وقع قتال في إيدالي بين عشيرتي يانتار وحوبر التابعتين لقبيلة ديجيل – ميريفلي لفرض السيطرة على القرية فضلا عن المياه وحقوق الرعي، مما أدى إلى مقتل ١٢ شخصا. وبعد مضي أسبوع، توسط شيوخ قبيلة ديجيل – ميريفلي لوضع حد للقتال.

٥١ – وفي منطقة غيدو في جنوب الصومال، أفادت التقارير بأن القتال الذي دار خلال الفترة من ٥ إلى ١١ حزيران/يونيه قرب الحدود مع كينيا، بين قبيلتي غاري وماريهان، حول السيطرة على مدينة الواق، أفضى إلى مقتل ثلاثة عشر شخصا. وطوال الأشهر الستة الماضية تنازعت القبيلتان السيطرة على المدينة. وأُبلغ ثانية عن وقوع قتال، يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه، في الواق بين نفس القبيلتين، أفضى إلى مقتل ٣٢ شخصا وإصابة ما يربو على ٦٠ شخصا. وتدخل شيوخ القبيلتين، بالإضافة إلى السلطات الكينية، في أواسط آب/أغسطس، للمساعدة في إيجاد حل لهذا النزاع. وتواصلت الجهود الرامية إلى المصالحة بين الجانبين في شهر أيلول/سبتمبر.

٥٢ – ولم تقع حوادث ذات بال بين ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، في المنطقتين المتنازع عليهما، ساناغ وسول، في الأشهر الماضية، بيد أنه فيما يبدو لم يحرز تقدم حتى الآن تجاه إيجاد حل سياسي. ويتم حل مسألة تبادل الأسرى الذين قبض عليهم في عام ٢٠٠٤، في المنطقتين المتنازع عليهما، من خلال الجهود التي يبذلها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال التابع للجنة حقوق الإنسان.

سابعا – الأوضاع الإنسانية

٥٣ – يتواصل تأثر الأوضاع الإنسانية في الصومال بالحالة الأمنية في البلاد والظروف المناخية. ووفقا لتقييم أجري مؤخرا، ازداد عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ملحة إلى المساعدة، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وتوجد المجتمعات ذات الأوضاع بالغة الحرج، التي هي بحاجة للمساعدة، في جنوب الصومال.

٥٤ - ويوجد عدد من الأشخاص يتراوح بين ٠٠٠ ٩٢٠ إلى ٠٠٠ ٩٥٠ شخص، بمن فيهم عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٣٧٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من المشردين داخليا، في حاجة ماسة إلى المساعدة وذلك حتى أوائل سنة ٢٠٠٦ على أقل تقدير. ووفقا لما جاء في تقرير صدر حديثا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يوجد حوالي ٠٠٠ ٣٤٥ شخص يجابهون أزمة في توفير سبل العيش، في حين يعاني ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من العيش في ظروف طوارئ إنسانية. وتوجد معظم هذه المجتمعات في جنوب الصومال، حيث يعاني حوالي ٠٠٠ ١٦٩ شخص في غيدو وباكول وجوبا الوسطى والسفلى، من أوضاع طوارئ إنسانية. وتتواصل معاناة وادي جوبا، على وجه الخصوص، من ارتفاع معدلات سوء التغذية (تزيد النسبة على ٢٠ في المائة في بعض المناطق)، ومن ارتفاع معدلات الوفيات، في حين تعاني غيدو من انعدام الأمن الغذائي بصفة مزمنة. وخلال المشاورات التي أجريت في الآونة الأخيرة بشأن النداء الموحد للصومال، اتفقت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على منح الأولوية لتلك المجتمعات في سنة ٢٠٠٦.

٥٥ - وانتهت فترة تزيد على سنوات ثلاث من الجفاف، في المناطق الشمالية والوسطى، بفضل موسمين مطيرين جيدين متتابعين (موسم دير ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وموسم غو ٢٠٠٥). وساعد ذلك على انتعاش سبل العيش الرعوية، ولم تعد المنطقة في طور المساعدات الإنسانية الطارئة. غير أنه لا يزال هناك في المناطق الشمالية والوسطى، ٠٠٠ ٢٥٤ شخص يعيشون في ظل أزمة حادة تتصل بسبل كسب العيش. وسيتطلب الأمر فترة طويلة قبل أن يتحقق التعافي الكامل، نظرا لما وقع من خسائر في الماشية، ومستويات المديونية، وما سببته فترات الجفاف المطولة من استنزاف للبيئة. وفي المناطق الوسطى، لا تزال الصراعات التي لم تُحل تؤثر على سبل كسب العيش، وتؤخر عمليات التعافي.

٥٦ - وتظل الصومال عرضة للفيضانات. وقد تأثرت آلاف من الأسر المعيشية خلال الفيضانات التي حدثت في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، بسبب معدلات التدفق العالية من مستجمعات المياه الإثيوبية لنهري شابيل وجوبا. وحشدت وكالات المعونة جهودها للاستجابة لهذه الظروف، بيد أن تدفقات المياه غير المعتادة التي نجمت عن موسم غو المطير أبرزت ضرورة وجود نظام إنذار مبكر متطور وخطط تأهب للطوارئ. ويتم بذل الجهود، بالتعاون مع المجتمعات المتضررة والسلطات المحلية لتحديث ”خطة العمل المشتركة بين الوكالات للتنبؤ بالفيضانات والتأهب والاستجابة لها لنهري جوبا وشابيلي في الصومال“. ويتوقع أن يتم تحديث خطة العمل المشتركة بين الوكالات في الوقت المناسب، تأهبا لموسم دير للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، عندما تقع الفيضانات عادة.

٥٧ - وتم بفضل الاستقرار النسبي في المناطق الشمالية تواصل تسهيل الوصول إلى معظم هذه المناطق، باستثناء المنطقتين المتنازع عليهما، سول وساناغ. وفي الأشهر الأخيرة الماضية، قام مجلس المشايخ بمناقشة تنظيم عقد مؤتمر للسلام في منطقة سول، بيد أنه لم يحرز أي تقدم حتى الآن. ويمكن لأي تصاعد في التوتر في هذه المنطقة أن يعوق بشكل أكبر إمكانية الوصول إلى فئات السكان المحتاجة.

٥٨ - وفي جنوب ووسط الصومال، فإنه في الوقت الذي تواصلت فيه التأثيرات السلبية للأوضاع الأمنية السائدة على إمكانيات وصول المساعدة الإنسانية في معظم المناطق، تحمل أوجه التحسن التي طرأت في الآونة الأخيرة، في مناطق معينة، دلالات حسنة لإعادة فتح تلك المناطق أمام الأنشطة الإنسانية. ويتوقع أنه بطروء أوجه تحسن أمنية في كسمايو، ستستأنف تدريجيا الأنشطة الإنسانية في المقاطعة، لا سيما في الوصول إلى حوالي ٠٠٠ ١٥ شخص من المشردين داخليا في مدينة كيسمايو، بالإضافة إلى المجتمعات التي تقيم في المناطق النهرية، التي كانت عرضة لموسم غو للفيضانات في سنة ٢٠٠٥. وتعود العديد من أوجه التحسن إلى جهود المصالحة التي ركزت على مناطق معينة، وإلى الضغوط الممارسة من المجتمع المدني على القادة لضمان لا مجرد توفير بيئة أكثر أمنا فحسب، بل خدمات اجتماعية أفضل ومستويات مساءلة أعلى. بيد أن تواصل الاشتباكات في غيدو، بين قبيلتي غاري وماريهان، حال بين منظمات المساعدة الإنسانية وبين الوصول إلى أشخاص يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٥ شخص شردوا بسبب القتال.

٥٩ - ولا تزال البيئة التي توفر الحماية في الصومال بالغة الضعف، لا سيما في المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد، حيث يعيش غالبية المشردين داخليا الذين يتراوح عددهم بين ٠٠٠ ٣٧٠ و ٠٠٠ ٤٠٠، من المشردين داخليا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى فريق الأمم المتحدة القطري من وضع إطار استراتيجي مشترك لتعزيز حماية المشردين داخليا، والعائدين، وغيرهم من فئات السكان الضعيفة، وتحسين ظروف عيشهم الحالية، وتبني حلول دائمة.

٦٠ - وفي الصومال، دخلت الأنشطة المتعلقة بتسونامي الآن بشكل كامل مرحلة إعادة التأهيل/التعافي. وتجري التحضيرات لمشروع إنمائي متكامل، على امتداد الساحل الشمالي، لتقديم المأوى لما يزيد على ٤٠٠ ٢ شخص، يعيشون في مدينة هافون المتضررة بالتسونامي. وسيقوم بتنفيذ المشروع، الذي سيساعد في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية الاجتماعية للمدينة، وكالات الأمم المتحدة والشركاء الذين سيضطلعون بالأنشطة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية وإصلاح المدارس والهياكل الأساسية والصحة. ومع اقتراب استئناف

موسم صيد الأسماك، تتم المناقشات مع سلطات مصائد الأسماك في ''بونتلاند'' لتعزيز القطاع، ابتغاء الوصول بالإنتاجية إلى حدها الأقصى.

ثامنا — الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تعزيز السلام

الحكم

٦١ - بدأ العمل في مشروع دعم الميزانية في حالات الطوارئ في الصومال، للحكومة الاتحادية الانتقالية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، باعتباره آلية تمويل منسقة لتقديم الدعم المتعلق بالميزانية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، وتعزيز قدراتها ومساعدتها في الانتقال إلى الصومال. وعاد ما مجموعه ٢٧٥ عضوا من أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى ما يربو على ٤٠٠ موظف آخر، إلى الصومال. وتم أيضا من خلال المشروع إصلاح وتجهيز المكاتب، وقد دعم للنقل الداخلي، والدعم اللوجستي للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٦٢ - وافتتح معهد الخدمة المدنية في هارغيسه، في آب/أغسطس ٢٠٠٥. والمعهد هو شراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن بين الشركاء الرئيسيين فيه لجنة الخدمة المدنية لـ ''صوماليلاند''وجامعة هارغيزا. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتسهيل عملية الشراكة ويقدم الدعم التقني والدعم المتعلق بالميزانية إلى المعهد الجديد. وفي الوقت الذي يركز فيه المعهد بصفة رئيسية على تطوير قدرات الخدمة المدنية في مجالات مثل الإدارة والتخطيط والمهارات المكتبية والمحاسبة، ستتمكن الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية أيضا من التعاقد بشأن الخدمات التدريبية لموظفيها.

٦٣ - وازداد بفضل مشروع المغتربين الصوماليين المؤهلين لتقديم الدعم التقني، الذي أقيم لإشراك المغتربين الصوماليين في إعادة بناء البلاد، عدد الصوماليين الذين يعودون إلى وطنهم لتقديم المساعدة لمدد قصيرة. ومن بين القطاعات التي تتم فيها هذه المشاركة قطاعات الإدارة والتصنيع، ضمن مجالات أخرى. وخلال سنة ٢٠٠٥، التزم ١٥ مواطنا صوماليا بمساعدة المنظمات في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، ومناطق الصومال الجنوبية/الوسطى، في مجالات التعليم والزراعة والصحة. وكانت هناك أربع سيدات من بين هؤلاء المشاركين الخمسة عشر. وتم حتى الآن الانتهاء من مشروعين للمساعدة في مجالي التعليم والصحة.

التقييم المشترك للاحتياجات

٦٤ - تم الفراغ من إعداد المذكرة المفاهيمية للتقييم المشترك للاحتياجات الصومالية، وقبولها من جانب الأطراف المعنية الصومالية، ومن بينها الحكومة الاتحادية الانتقالية

الصومالية. وتصف المذكرة المفاهيمية معالم مسارات المستقبل لعملية التقييم المشترك للاحتياجات الصومالية، ويشارك الصوماليون في هذه العملية بشكل كبير، بوصفهم نظراء حكوميين وممثلين للمناطق، فضلا عن مشاركة خبراء دوليين من الصوماليين المغتربين. وتتوفر حاليا الهياكل والآليات التنسيقية للمشاركة في عملية التقييم المشترك للاحتياجات. ومن بين هذه الهياكل والآليات أمانة التقييم المشترك للاحتياجات، وهي لجنة إشراف تنفيذية يطلق عليها مجموعة الدعم التنسيقي، ولجنة إشراف استراتيجية يطلق عليها لجنة التخطيط المشتركة. ويجري العمل حاليا في تجميع فرق للتقييم المشترك للاحتياجات، تتكون من قادة مجموعات وخبراء مجموعات فرعية من الأمم المتحدة والبنك الدولي، وخبراء دوليين من بينهم أفراد من المغتربين الصوماليين ونظرائهم الصوماليين. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات، في هذا الصدد، بالرجوع إلى موقع التقييم المشترك للاحتياجات على الشبكة: (http://somali-jna.org).

حقوق الإنسان

٦٥ - قام الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال ببعثته الخامسة لتقصي الحقائق في المنطقة. وكان مبعث تشجيع له الدور المنظور البازر المتزايد الذي يقوم به المجتمع المدني في الدعوة لحقوق الإنسان. وأدان بشدة اغتيال المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين خلال سنة ٢٠٠٥ (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه) . وأبرز الخبير الخاص، من بين المسائل التي لا تزال تدعو إلى القلق، ما يلي: أوضاع المشردين داخليا وجماعات الأقليات؛ واستغلال الساحل الصومالي، لا سيما، أنشطة الصيد غير الخاضعة للتنظيم القانوني التي تقوم بها الشركات الأجنبية، والاتجار بالبشر الذي يتضرر جراؤه آلاف الأشخاص سنويا؛ وأحوال السجون؛ واضطهاد نشطاء السلام والصحفيين؛ والتدابير التي تتخذها بعض البلدان لإعادة طالبي اللجوء الصوماليين إلى وطنهم؛ والمحتجزين بسبب الصراعات بين ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''. وكان مبعث تشجيع للخبير المستقل ما سمعه عن اعتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

سيادة القانون

٦٦ - يتم من خلال برنامج الأمم المتحدة لسيادة القانون والأمن تقديم الدعم التقني والمالي لحلقة دراسية تتعلق بإنفاذ القانون وحلقة عمل تدريبية لقوة الشرطة الصومالية في كامبالا، منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وتجمع حلقة العمل بين أفراد الشرطة السابقين، من كامل أنحاء البلاد، من أجل وضع خريطة طريق لتوجيه عملية إعادة بناء قوة الشرطة المدنية. وكخطوة أولى نحو التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، يقوم البرنامج أيضا بدعم جهود التسريح

التي تتم في مقديشو، وما حولها، من خلال مبادرة رائدة تعرف بمبادرة ''تقديم الدعم لبناء السلام والتجريد من السلاح'' (انظر الفقرتين ٣٨ و ٤٣ أعلاه).

٦٧ - ويقدم المانحون الدعم للأمم المتحدة من أجل تسهيل مشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية في اجتماع اللجان الدائمة للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وهذه خطوة أولية في عملية الانضمام من أجل أن تصبح الصومال طرفا موقعا كاملا في معاهدة أوتاوا. وهذه الأنشطة هي جزء من حوار متواصل بين برنامج الأمم المتحدة لسيادة القانون والأمن والحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن المسائل المتصلة بالألغام ودعم العمليات التي ستضمن إدراك هذه الحكومة لوجود الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، والنظر في إمكانية المشاركة فيها.

٦٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم الفراغ من المرحلة الأولى من تشييد أكاديمية تدريب الجيش والشرطة في ''بوتلاند''. ويتوقع أن تبدأ الكتيبة الأولى تدريبها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وستكون هذه الأكاديمية مؤسسة مهمة لتنفيذ المنهج التدريبي الجديد ودعم تنفيذ خريطة الطريق من أجل إعادة بناء قوة الشرطة المدنية. ويساهم المجتمع المحلي مساهمة كبيرة في تشييد الأكاديمية. ومتى تم الفراغ من تشييدها، يتوقع لهذه الأكاديمية أن تقدم تدريبا عالي الجودة لدعم إنشاء قوة شرطة مدنية على مستوى البلاد بكاملها في نهاية الأمر.

٦٩ - وتم الفراغ من إصلاح سجن بربره في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وهذا المرفق هو الأول من نوعه، وتوجد به عيادة ملائمة للمسجونين. وقدمت الأمم المتحدة دعما لتدريب موظفي السجن، بشكل يتسق مع معايير حقوق الإنسان الدولية بشأن معاملة المحتجزين.

٧٠ - وتمكن مشروع لدعم مركز للمساعدة القانونية في جامعة هرجيسه من تحقيق نتائج مهمة في تقليص فترة انتظار المحتجزين رهن التحقيق في ''صوماليلاند''. ويوفر مركز المساعدة القانونية أيضا التمثيل القانوني ''مجانا'' للأشخاص المعوزين ماليا.

المياه والصرف الصحي

٧١ - يجري إنشاء شبكة مستدامة للإمداد بالمياه في مدينة هافون المتأثرة بأمواج تسونامي. وسيتيح ذلك زيادة قدرة المجتمع المحلي على التصدي لحالات الطوارئ في المستقبل. وتبذل جهود للحيلولة دون تفشي الكوليرا في مقديشيو، بما في ذلك معالجة إمدادات المياه بمادة الكلور والتعاون الوثيق مع قطاع الصحة. ولم يحدث أي تفش للكوليرا في عام ٢٠٠٥.

٧٢ - ويجري تنفيذ برنامجين رئيسين في مجال المياه والصرف الصحي. فقد بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٥ برنامج لإمدادات المياه في الأرياف في وسط الصومال وجنوبها، كما بدأ في تموز/يوليه برنامج لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية على نطاق البلد. ويهدف البرنامج الريفي إلى تحقيق تحسن دائم في سبل الحصول على المياه عن طريق تحسين التكنولوجيات وتعزيز التعبئة الاجتماعية. أما البرنامج الحضري فيسعى إلى إنشاء نماذج لإدارة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال شبكات المياه في المدن. وسيكون هناك تكامل وثيق بين هذا البرنامج وأنشطة التنمية الحضرية الأخرى.

الصحة

٧٣ - ونظمت الأمم المتحدة دورة عن إدارة البيانات مدتها ستة أسابيع انتهت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بتعاون مع المعهد العالي للصحة العامة في الإسكندرية بمصر، استفاد منها ١٥ موظفا صحيا صوماليا من مختلف مناطق البلد وهم مسؤولون عن مراقبة ورصد الأمراض. ودُرب المشاركون على الإدارة المتطورة للبيانات والمهارات التحليلية. ومن المأمول أن تحسن المهارات والمعارف المكتسبة نوعية معلومات الرصد المجمعة وفائدتها.

٧٤ - ويجري تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الملاريا، وتم إيصال ٠٠٠ ٨٠ ناموسية معالجة بمبيد حشري إلى المناطق التي يتوطنها المرض بصورة كبيرة ويتوقع وصول مزيد من الشحنات. وستوزع الناموسيات المعالجة بمبيد حشري على الحوامل خلال الحملة القادمة للتحصين ضد كزاز الأمهات والمواليد. ويجري وضع مبادئ توجيهية جديدة لتشخيص وعلاج الملاريا تمكن من الشروع في استخدام العلاج المركّب المكون أساساً من مادة أرتيميسينين. ووُضعت مواد إعلامية وتربوية وللاتصال لدعم هذه الأنشطة.

٧٥ - وسعيا إلى كفالة عدم انتقال حالات شلل الأطفال الموجودة في البلدان المجاورة عبر الحدود، نظمت أيام تحصين وطنية إضافية باستخدام اللقاح الفموي الأحادي التكافؤ ضد شلل الأطفال اتقاءً لعودة ظهور فيروس شلل الأطفال. ورغم هذه الجهود، فإن من المؤسف أن عودة ظهور فيروس شلل الأطفال البري من النوع ١ في مقديشيو، ستستدعي القيام بمزيد من الأنشطة الحثيثة للقضاء على هذا الداء، بدعم من المجتمع الدولي.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٦ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، سافرت بعثة مشتركة للأمم المتحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ''صوماليلاند'' لبدء المشروع الأول للعلاج المضاد لفيروس النسخ العكسي في هرجيسة، وهو مشروع يحظى بدعم عدة وكالات للأمم المتحدة ومنظمات غير

حكومية. وأهم من ذلك أن سلطات ''صوماليلاند'' قد أقرته. وتعكف وكالات تابعة للأمم المتحدة وعدد من شركائها، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على وضع خطة للأمم المتحدة لدعم التنفيذ في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصومال تكفل التصدي لهذا المرض بصورة منسقة وفعالة.

٧٧ - وتُستخدم مجموعة مواد للدعوة لتعبئة القيادات موجهة لقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين لتدريب القادة المحليين والدينيين من جميع مناطق الصومال. وتستشهد المجموعة بالقرآن لمحاربة وصمة العار والتمييز وتدعو إلى التوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين. ويتلقى قادة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية المحلية التدريب على المهارات الأساسية لإسداء المشورة بهدف تكوين كوادر من مقدمي الدعم النفسي - الاجتماعي في المجتمع المحلي. وأجري في نفس الوقت تقييم للاحتياجات إلى المشورة في جميع المناطق الثلاث لتحديد مستوى الوعي بالخدمات والاحتياجات.

التعليم

٧٨ - يجرى القيام بالدراسة المسحية السنوية للمدارس الابتدائية لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وينتظر أن تكون الدراسة جاهزة للتوزيع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بهذا النشاط، قدمت أدوات جديدة للمعلومات وإدارة التعليم إلى ١٢٠ من المدربين/المرشدين الرئيسين في جميع المناطق، الأمر الذي سيزيد القدرات المحلية في مجال إدارة البيانات التعليمية.

٧٩ - وتتواصل حملة للدعوة والتسجيل في أرجاء المناطق الثلاث مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال في مخيمات توطين المشردين داخليا. وفي غضون ستة أشهر، تم تسجيل زهاء ١٠٠ ٠٠٠ طفل جديد للالتحاق بالمدارس في أيلول/سبتمبر. وشملت حملة التسجيل هذه إقامة شراكات مع السلطات التعليمية والمجتمعات المحلية والتلاميذ أنفسهم. وأنشئت مراكز تعليم ابتدائي بديلة في أرجاء البلد تضم ٦٠٠ ٠٠٠ طالب، منهم أطفال وشباب.

٨٠ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بدأت حملات لتدريب المدرسين والموجِّهين تستهدف ١٢٠ موجِّها وزهاء ٩ ٠٠٠ مدرس في جميع أرجاء البلد. والموجِّهون هم مجموعة رئيسية من المدربين الصوماليين الذين تلقوا تدريبا على مبادئ أصول التدريس وإدارة التعليم.

حماية الأطفال والشباب

٨١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت ثلاث جهات محلية شريكة للأمم المتحدة في الصومال بتدريب وتوظيف مدافعين عن حماية الأطفال على صعيد المجتمع المحلي، وهي تعمل

حاليا بنشاط مع الفئات المحرومة والضعيفة للمساعدة في إيجاد حلول لهذه المشاكل. وتقدم الأمم المتحدة الدعم لعملية تبادل لأغراض التدريب لأخصائيين صوماليين في مجال الإرشاد النفسي الاجتماعي تكفل لهم القيام بزيارة مشاريع للدعم النفسي الاجتماعي في أوغندا كوسيلة لتنمية قدراتهم وتمكينهم من الاضطلاع بالدعم النفسي الاجتماعي وأنشطة الرعاية على الصعيد المحلي.

٨٢ - ومتابعة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، ولا سيما القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أقيمت شراكة قوية بين الأمم المتحدة والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي - الصومال، وهي منظمة غير حكومية، لبدء الإبلاغ والرصد على صعيد المجتمع المحلي في مجال انتهاكات حقوق الطفل وحماية الطفل.

٨٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ٣٣ من المعلمين الأقران من الشباب من دورة تدريب للمدربين في هرجيسة. وسيقومون بتدريب مجموعات من الشباب على التطوير التنظيمي وتنمية مهارات الأقران من الشباب في مجتمعاتهم المحلية.

تاسعا - ملاحظات

٨٤ - أحرز بعض التقدم في عملية السلام في الصومال، ولا سيما بالنظر إلى تشكيل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وعودتها إلى البلد. غير أن عملية السلام تظل هشة ولا يزال الأمر يتطلب بذل مزيد من الجهد للخروج من المأزق السياسي الحالي عن طريق الحوار. ومن المهم والملح أن تباشر المؤسسات الاتحادية الانتقالية عملها بفعالية. ومما يؤسف له أن قادة تلك المؤسسات ما زالوا، بعد مضي عام على انتهاء مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، يتخذون مواقف متصلبة، معارضة حتى للدخول في حوار، بدل التصدي لمسائل أكثر إلحاحاً تتعلق بخطة للأمن الوطني وتحقيق المصالحة وتحسين نوعية الحياة لأبناء الشعب الصومالي.

٨٥ - وما لم تعالج الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، فإن المأزق السياسي الحالي يمكن أن يتطور إلى انقسامات أعمق ويقوض المؤسسات ذاتها التي يتوق الشعب الصومالي إلى وجودها والتي يقف المجتمع الدولي والأمم المتحدة على استعداد لدعمها.

٨٦ - ويساورني قلق شديد من أن التوترات السياسية بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية قد أدت بها إلى القيام باستعدادات عسكرية. وترد تقارير مستمرة عن زيادة انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة. وإني أدعو القادة الصوماليين وبلدان المنطقة بوجه خاص إلى عدم الإسهام في تفاقم التوترات السياسية والعسكرية. ويجب تفادي التهديد

بالعنف من جانب جميع الأطراف المعنية. وأحث من جديد القادة الصوماليين على الدخول في اتفاق شامل لوقف إطلاق النار.

٨٧ - ولا أجد بدا من استرعاء الانتباه إلى الأحداث المجملة في الفقرات ٣٢ و ٤٤ و ٤٦ أعلاه التي أرغمت على نقل موظفي الأمم المتحدة الدوليين من جوهر في أوائل أيلول/سبتمبر. والشعب الصومالي محتاج إلى مساعدة الموظفين الدوليين وشركائهم الصوماليين الذين ينفِّذون برامج تشتد حاجة البلد إليها، وهو راغب في هذه المساعدة. وتقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق تحسن ملموس في الحالة الأمنية على أرض الواقع على عاتق القادة الصوماليين.

٨٨ - وإني أرحب بما أبداه رئيس البرلمان، السيد شريف حسن شيخ عدن، من رغبة في الدخول في الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة. وأرحب كذلك بالبيان العام الذي أدلى به رئيس الوزراء السيد علي محمد جيدي المؤيد لإجراء الحوار في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية. كما أن مبادرته الداعية إلى إجراء مشاورات من شأنها أن تفضي إلى عقد اجتماعات مجلس الوزراء في مقديشيو، يمكن أن تفسح المجال للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. وأحث جميع القادة الصوماليين على اتخاذ الخطوات الضرورية لتسوية خلافاتهم.

٨٩ - وقد أولى القادة والمندوبون الصوماليون الذين اجتمعوا في نيروبي على مدى عامين خلال مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، واعتمدوا الميثاق الاتحادي الانتقالي، أهميةً كبرى لدور البرلمان. وإني أحثهم وأحث المجتمع الدولي على المساعدة في بناء قدرات المؤسسات الانتقالية الصومالية، بما فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان والجهاز القضائي. ومن شأن وجود برلمان نشط وقوي أن يكون بمثابة منتدى وطني للنقاش وتحقيق المصالحة، وهو ضروري لإقامة نظام ديمقراطي سليم في الصومال. كما أن هناك حاجة ملحة إلى أن يباشر جهاز قضائي مستقل عمله لإعادة إقرار القانون والنظام وحماية حقوق الإنسان في الصومال.

٩٠ - وأعرب عن تقديري للبلدان المجاورة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي، وكذلك الدول الأعضاء المعنية، على ما تبديه من اهتمام شديد وتبذله من جهود حثيثة من أجل دعم عملية السلام في الصومال. وإني أحثها على استخدام نفوذها وقوة تأثيرها لكفالة قيام السلطات الاتحادية الانتقالية بتسوية خلافاتها عن طريق حوار شامل، والمضي قدما في معالجة المسألتين الأساسيتين المتعلقتين بالأمن والمصالحة الوطنية.

٩١ - وأود اغتنام هذه الفرصة لأدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم جهود ممثلي الخاص، السيد فرانسوا لونسيني فال، لإقامة حوار شامل فيما بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية بهدف تحقيق السلام والمصالحة والتنمية في الصومال. غير أنني أؤكد مرة أخرى أن الدعم المستمر المقدّم من المجتمع الدولي، المتكلم بصوت واحد، لتشجيع القادة الصوماليين على بدء حوار بالفعل ستكون له أهمية حاسمة للخروج من المأزق الحالي.

٩٢ - وأشيد ببرامج ووكالات الأمم المتحدة وشركائها لمواصلتها تقديم المساعدة الإنسانية والاضطلاع بأنشطة تنفيذية مبتكرة تشتد الحاجة إليها لدعم التعمير والانتعاش في الصومال. وأدعو جميع الجهات المانحة إلى تقديم الدعم السخي إلى هذه البرامج.